صدارة للمعلومات والاستشارات
Sadara for information and consulting

17 شباط/ فبراير 2022

مرصد التنبؤات الغربية

نشرة ترصد أبرز توقعات مراكز التفكير والدراسات الاستراتجية الغربية
بشأن الأحداث المستجدة

المتنافسون الإقليميون سيعملون على حلحلة الخلافات وتقليل التوترات بعد تلاشي الضمانات الأمنية الأمريكية

أوراسيا جروب

لقد كان خروج الولايات المتحدة الفوضوي من أفغانستان العام الماضي، واستجابتها المحدودة للهجوم الإيراني على البنية التحتية النفطية السعودية عام 2019 بمثابة دعوات إيقاظ لقادة الشرق الأوسط، بأن الضمانات الأمنية الأمريكية قد تتلاشى. وقد دفع ذلك المتنافسين الإقليميين إلى البحث عن شراكات ذات منفعة متبادلة والتقليل من نقاط الخلاف، كما وضع ضغوطًا على دول الخليج والدول العربية الأخرى، للانخراط مباشرةً مع بعضها البعض، وكذلك مع إيران و"إسرائيل" وسوريا لنزع فتيل التوترات طويلة الأمد. بالمقابل، لا يزال التعاون مع الولايات المتحدة حجر الزاوية للترتيبات الدفاعية والأمنية في المنطقة، لكن دول الخليج تسعى بشكل متزايد إلى توسيع العلاقات مع شركاء خارجيين، مثل فرنسا والمملكة المتحدة وحتى الصين وروسيا.

من جهة أخرى، وبعد أكثر من عقد من الزمان، لا تزال المنطقة تعاني من تداعيات الربيع العربي الذي أدى إلى ظهور انقسامات كبيرة بين القادة الاقليميين. وفي هذا الإطار، تقود كل من الإمارات والأردن ومصر جهودًا لرأب الصدع في عملية يشار إليها على أنها إعادة تنظيم "البيت العربي"؛ ويشمل هذا إنهاء الصراع الليبي، وتطبيع العلاقات مع نظام الرئيس السوري، بشار الأسد، ودعم الرئيس التونسي، قيس سعيد، لترسيخ سلطته في البلاد. ومن المرجح أن يكون اجتماع جامعة الدول العربية المقبل فرصة أخرى، لإحراز تقدم في إعادة العلاقات وإعادة النظام السوري إلى الحظيرة العربية، كما قد تسمح العلاقات الأفضل والاستقرار الأكبر بمزيد من التعاون الاقتصادي.

وقد تكون دول الخليج أيضًا على استعداد للاستفادة من مواردها المالية الهائلة لدعم التنمية في بعض البلدان، لكنها لا تزال بعيدة كل البعد عن الإبحار السلس في المنطقة؛ فهناك مخاطر من أن التقدم الأخير في خفض التوترات قد يخرج عن مساره، من خلال قضايا بسيطة أو حسابات خاطئة، إضافةً لظهور موجة جديدة من التصعيد. هذا، فيما تشكّل القضية النووية الإيرانية أحد أكبر التحديات؛ فإذا فشلت الدبلوماسية الأمريكية الإيرانية في إخراج اتفاق مقبول لدى الطرفين، فلا يعلم أحد ما قد يحدث بعد ذلك؛ إذ يمكن أن تزداد التوترات بين "إسرائيل" وإيران، وسيكون العمل العسكري ممكنًا، وهو ما سيزيد التوترات في المنطقة على نطاق أوسع ويثير القلق لدى دول الخليج.

في الوقت نفسه، لا يزال هناك العديد من البلدان ذات التوقعات غير المستقرة، منها لبنان وليبيا واليمن وأفغانستان والعراق؛ حيث تعتبر جميعها ساحات للمنافسة الإقليمية، ويمكن أن تزيد من تأجيج الخلافات بين القوى الإقليمية.

الهجوم الحوثي الأخير على الإمارات سيزيد التوترات لكنه لن يؤدي إلى تصعيد مباشر

إتاليان إنستيتيوت فور إنترناشيونال بوليتيكال ستاديز

بعد الهجوم الحوثي الأخير على الإمارات، تشير التوقعات إلى أن التوتر المتزايد، وليس التصعيد المباشر، هو السيناريو الأكثر احتمالًا على المدى القصير إلى المتوسط؛ فالإماراتيون ليس لديهم مصلحة في التصعيد الآن؛ حيث تستضيف دبي معرض "إكسبو"، كما إنهم لا يريدون المخاطرة بإلحاق المزيد من الضرر بصورة ذلك المركز الآمن والعالمي للتجارة والسياحة. علاوة على ذلك، تدرك الإمارات أن الولايات المتحدة لن تتسرع في الدفاع عنها، ويتضح ذلك من عدم وجود رد فعل أمريكي بعد الهجوم على شركة "أرامكو" السعودية عام 2019.

من ناحية أخرى، ليس لدى الحوثيين، وبدرجة أقل إيران أيضًا، مصلحة في التصعيد المفتوح؛ إذ إنهم يحاولون توجيه الخيارات السياسية للإمارات، لدفع الإماراتيين، على سبيل المثال، لتقليل الدعم لحلفائهم في اليمن، وليس لإثارة رد فعل واسع النطاق؛ فالنفوذ في صالحهم طالما أنهم قادرون على تنفيذ الهجمات. ومع ذلك، فإن خطر سوء التقدير وراد من كلا الجانبين؛ بيد أن السيناريو المرعب الذي قد يحدث هو أن يتم استهداف الإمارات من قبل الحوثيين بشكل أسبوعي، كما هو الحال في السعودية منذ سنوات؛ فهذا من شأنه أن يضر باستمرار هالة الأمن والسلامة التي تروجها وتتمتع بها الإمارات.

إضافةً إلى ذلك، وفي حين أن الحوثيين يضربون في الغالب المناطق الجنوبية والأقل ثراءً في المملكة والمتاخمة للحدود، فإن الاتحاد الإماراتي هو إقليم أصغر ومركز عبور مكوّن من عدة إمارات. وبالنسبة للإمارات، فهذه معضلة كبيرة؛ فالأمن القومي أمر ضروري جدًا، لكنهم يعرفون أيضًا أن الحلفاء اليمنيين المسلحين لهم دور حاسم في القوة الإقليمية التي بنوها على مدى عقد من الزمان.

عدم وحدة موقف أمريكا وحلفائها بشأن الأزمة الروسية الأوكرانية سيشجع بوتين على تنفيذ تهديده

أكسفورد أناليتيكا

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية مؤخرًا تعليمات لأفراد عائلات الدبلوماسيين الأمريكيين بمغادرة أوكرانيا، وهو ما يعتبر إشارةً أن واشنطن ترى الهجوم الروسي على أوكرانيا وشيكًا، وذلك بعد فترة وجيزة من اتهام وزارة الخارجية البريطانية لخمسة مسؤولين أوكرانيين سابقين، بالتآمر مع موسكو لتنظيم انقلاب في كييف. ولدى وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكين، شكوك مماثلة لكنه اتفق مع نظيره الروسي، سيرجي لافروف، على مواصلة الدبلوماسية.

في حين أن هناك انقسامات داخل أعضاء "الناتو" حول كيفية الرد على روسيا؛ حيث إن بعض الدول تشعر بالقلق من محاولات الولايات المتحدة وبريطانيا لدفعها أكثر إلى مواجهة مباشرة مع موسكو. وسيبقى مسار المحادثات الأمريكية الروسية مؤثرًا على عملية صنع القرار في موسكو، بشأن إذا كان ينبغي التصعيد في أوكرانيا، وكيف يتم حال الإقدام عليه. فلدى موسكو خيارات متعددة؛ تتراوح من غزو واسع النطاق، من خلال التصعيد في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، إلى عدم القيام بأي شيء على الإطلاق. بالمقابل، يتمثل نهج الولايات المتحدة وبريطانيا في فضح المخططات الروسية وتحييدها إن أمكن، لكن ميزة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، هي أن نواياه الحقيقية تظل غير معروفة ولا يمكن التنبؤ بها. وقد ألمح "بلينكين" إلى حالة عدم اليقين هذه، قائلًا إن ردود الولايات المتحدة على المطالب الروسية تقدم "مسارًا دبلوماسيًا جادًا إلى الأمام"، رغم أنه قد تكون "روسيا غير جادة بشأن هذا على الإطلاق".

تشير المواقف الدبلوماسية الأخيرة إلى وجود انقسامات داخل حلف "الناتو" حول كيفية الرد على روسيا في حال قررت الدخول عسكرياً إلى أوكرانيا؛ حيث إن بعض الدول تشعر بالقلق من محاولات الولايات المتحدة وبريطانيا لدفعها أكثر إلى مواجهة مباشرة مع موسكو. وعليه فإن الافتقار إلى الوحدة بشأن النهج الصحيح تجاه روسيا، سيعوق المزيد من التقدم الدبلوماسي؛ حيث إن حشد روسيا لقواتها العسكرية حول أوكرانيا خلق على سبيل المثال انقسامات داخل الأحزاب والحكومة الألمانية؛ ففي مؤتمر صحفي مع المستشار الألماني، أولاف شولتز، تعهد الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بإرسال قوات لدعم أعضاء "الناتو" الشرقيين. هذا، بينما استخدم "شولتز" الأكثر ترددًا لغة أكثر ليونة في الرد على غزو روسي محتمل لأوكرانيا.

وبينما يريد الكثير من الديمقراطيين الاشتراكيين بقيادة "شولتز"، خصوصًا بين القواعد الشعبية، علاقات أفضل مع روسيا، إلا أن "شولتز" يتعرض لضغوط هائلة من شركائه في التحالف وحلفائه الغربيين لدعم عقوبات صارمة، بما في ذلك وقف خط أنابيب "نورد ستريم 2"، إذا غزت روسيا أوكرانيا. كما تزداد صعوبة تحقيق التوازن بين هذين الهدفين مع بدء الحلفاء الغربيين تفسير التقاعس عن العمل على أنه دعم غير مباشر لروسيا. ويبدو أن "شولتز" يقترب تدريجيًا من موقف الحلفاء الغربيين لألمانيا، لكن أي علامات على التردد الألماني في حالة حدوث الصراع ستقوض استجابة الغرب، وقد تشجع "بوتين" على اختبار عزمه أكثر.

هجمات الحوثيين على الإمارات ستعزز من سمعة قطر وجاذبيتها كوجهة آمنة للأعمال

ستراتفور

سيعزز هجوم الحوثيين الأخير على العاصمة الإماراتية أبو ظبي سمعة دولة قطر المجاورة، كوجهة آمنة للأعمال في الشرق الأوسط، الأمر الذي سيجبر الإمارات على دفع المزيد من سياسات التحرير الاجتماعي لتظل قادرة على المنافسة. وقبل هذا الهجوم، لم تتعرض الإمارات ولا قطر لتهديدات أمنية كبيرة على أراضيها منذ حصولها على الاستقلال عام 1971. لكن الضربات الجوية في الـ17 من كانون الثاني/ يناير على أبو ظبي، والتي راح ضحيتها ثلاثة عمال أجانب، شوّهت صورة الإمارات كواحدة من أكثر الأماكن أمانًا لممارسة الأعمال التجارية في المنطقة.

إن كلًا من قطر والإمارات مدرجتان حاليًا على قائمة الحكومة الأمريكية بعدم السفر بسبب المخاطر الصحية المتعلقة بوباء "COVID-19"، لكن في أعقاب هذا الهجوم، أضافت واشنطن أيضًا التهديد بهجمات الطائرات بدون طيار والصواريخ إلى تحذير السفر إلى الإمارات. وفي الأسابيع المقبلة، من المحتمل أن تقوم دول أخرى بتحديث إرشادات السفر الخاصة بها لدولة الإمارات، ما يؤثر على تقييمات المخاطر للشركات والمسافرين الذين ربما زاروا الدولة بخلاف ذلك.

ورغم استضافتها لقاعدة عسكرية أمريكية كبيرة، إلا أنه غير المرجح أن تتعرض قطر لهجمات مماثلة للحوثيين بسبب خروج الدوحة من اليمن عام 2017، والعلاقة الأكثر دفئًا نسبيًا مع إيران؛ فقد انسحبت قطر من التدخل اليمني بعد أن قادت السعودية حصار مجلس التعاون الخليجي عليها عام 2017. وليس لدى الدوحة حافز قوي للعودة إلى الدولة التي مزقتها الحرب، خاصةً بعد ضربات أبو ظبي التي أظهرت ذلك بوضوح؛ فشركاء التحالف معرضون لخطر هجمات الحوثيين بعيدة المدى.

وستظهر صورة قطر كملاذ إقليمي آمن بشكل كامل عندما تستضيف كأس العالم في وقت لاحق من هذا العام؛ لكن الإمارات ستستخدم أيضًا وسائل الإعلام التي تسيطر عليها لتشويه على سمعة قطر؛ وقد حاول الإعلام الإماراتي في السابق التركيز على علاقات قطر بجماعات مثل "حماس" لاتهام الدوحة برعاية الإرهاب، لكن تلك الهجمات التي تركز على الإرهاب تراجعت منذ نهاية الحصار في كانون الثاني/ يناير 2021.

وبدلاً من ذلك، قد تحاول وسائل الإعلام الإماراتية صياغة رواية مختلفة مفادها أن قطر غير آمنة، وذلك من خلال تغطية الجريمة في البلاد (وهو أمر نادر في جميع أنحاء المنطقة)، أو موت مئات الأشخاص أثناء العمل في مواقع البناء في قطر منذ أن فازت الدولة باستضافة كأس العالم عام 2010، كما يمكن للأدوات الإماراتية أن تنشر معلومات مضللة حول مؤامرات إرهابية مزعومة خلال كأس العالم.

أزمة أوكرانيا ستكون لها تداعيات مباشرة على الانتخابات الأمريكية وعلى ملف المفاوضات مع إيران

فيتش سوليوشنز

رجّحت تقارير احتمال عودة المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران لإنهاء الاتفاق النووي؛ حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تخفيف التوترات في الشرق الأوسط، ما سيسمح لها بالتركيز أكثر على أوروبا الشرقية أو منطقة المحيطين الهندي والهادي. مع ذلك، يمكن لطهران أن تتشدّد في موقفها، باعتبار أن انهيار العلاقات الأمريكية والروسية سيصب لصالح طهران، وسيسمح لموسكو بتقديم المزيد من الدعم الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي لها.

من جانب آخر، سيكون للوضع المتأجج في أوكرانيا تداعيات على الانتخابات النصفية الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، وكذلك التصويت الرئاسي عام 2024 في حال خسر الحزب الديمقراطي التابع للرئيس، جو بايدن، مقاعد في الكونجرس. ومع ذلك، فهناك احتمال بوجود خسائر أكبر في حال تم تفسير تعامل "بايدن" مع روسيا من موقف ضعف؛ حيث إن العديد من الولايات الرئيسية مثل ميشيغان وأوهايو وبنسلفانيا، لديها أعداد كبيرة من الناخبين من أصول بولندية وأوكرانية ودول البلطيق وأوروبا الشرقية الأخرى. ورغم أنهم لن يصوتوا بالضرورة، إلا أن هناك احتمالًا أن ينقلب عدد كبير منهم على الرئيس إذا كان يُنظر إليه على أنه غير قوي بما يكفي تجاه روسيا. أخيرًا، يمكن التخفيف من هذا التأثير إلى حد ما إذا أعلن الرئيس السابق، دونالد ترامب، عن ترشحه للرئاسة؛ حيث كان يعتبر متوائمًا بشكل كبير مع مصالح روسيا الجيوسياسية.

المحادثات التركية الأرمينية الأخيرة من المرجح أن تؤدي إلى تخفيف التوترات وتعزيز نفوذ أنقرة في القوقاز

إيكونوميك إنتيليجنس يونيت

تشير المحادثات بين كل من أرمينيا وتركيا إلى احتمال إعادة فتح الحدود بين البلدين، رغم أن احتمال عودة التجارة الحرة عبر جنوب القوقاز سيكون هدفًا بعيد المنال. ومن أبرز المزايا جراء التقارب التركي الأرميني هو استمرار وقف إطلاق النار في إقليم "ناغورني كاراباخ"، حيث دعمت تركيا موقف أذربيجان بشأن هذه القضية. ومن المرجح أن يؤدي التطبيع التركي الأرميني إلى تخفيف التوترات في المنطقة، من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية المفيدة للطرفين والابتعاد عن القضايا الخلافية طويلة الأمد.

ترجح المؤشرات وجود دعم روسي للتقارب بين أرمينيا وتركيا؛ حيث يُظهر عقد الاجتماع في موسكو مدى دعم روسيا للتطبيع. ومع استمرار الأزمة الأوكرانية والوضع المقلق في كازاخستان، يُرجَّح أن تسعى روسيا لإيجاد طرق لزيادة الاستقرار في جنوب القوقاز، والعمل كمحرك رئيسي وراء دبلوماسية أرمينيا وتركيا.

من ناحيتها، تنتهج أنقرة حاليًا سياسة خارجية صديقة لروسيا، وذلك بسبب قيام الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بإبعاد العديد من حلفاء تركيا التقليديين في الغرب. وبالتالي، ووفقًا للمعطيات الموجودة، فمن المتوقع أن تتخذ أنقرة موقفًا أكثر حيادية تجاه أذربيجان، ما يوازن ميزان القوى جنوب القوقاز، ويساعد في إبقاء النزاع في الإقليم مجمدًا، كما كان قبل عام 2020.

وهنا تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه لا يمكن تهميش قضية "ناغورني كاراباخ"، وذلك لأنها السبب الأساسي في بدء المحادثات؛ حيث فتحت عودة المقاطعات التي يحتلها الأرمن إلى أذربيجان باب المفاوضات بين أرمينيا وتركيا. ومن المحتمل أن تكون هناك حدود للتنازلات التي يمكن أن يقدمها كلا البلدين لتجديد العلاقات الدبلوماسية. لهذا، يمكن اعتبار قضية التقارب التركي الأرميني وقضية أولويات السياسة الخارجية الأذربيجانية تجاه "ناغورني كاراباخ" قضيتين متداخلتين، وبالتالي، يرجَّح أن تترافق جهود التطبيع مع اتفاقية ترسيم الحدود بين أرمينيا وأذربيجان. أخيرًا، يعتبر تطبيع العلاقات بين أرمينيا وتركيا فرصة لتعزيز الأخيرة لنفوذها في جنوب القوقاز.

تصاعد حدة الأزمات في لبنان سيدفع لموجة اضطرابات عنيفة وسيضاعف أعداد المهاجرين إلى أوروبا

ستراتفور

مع استمرار تصاعد الأزمات الاقتصادية والسياسية في لبنان، سيسعى مزيد من الأشخاص الذين يعيشون في البلاد، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون والسوريون، إلى الفرار إلى أوروبا، ما قد يؤدي إلى أزمة مهاجرين جديدة.

مع استمرار الحكومة في تأخير الإصلاحات العميقة اللازمة، من المحتمل أن تكون هناك ضربات أكثر تخريبًا واضطرابات عنيفة، وإن كانت الحكومة اللبنانية تجري محادثات مع صندوق النقد الدولي من أجل حزمة إنقاذ، وفي الفترة التي سبقت

الانتخابات في الربيع، لم تظهر أحزاب أو قادة سياسيون جدد قد يغيرون مجريات الأحداث الجارية، ما يشير لحالة الشلل الواضحة. وبالتالي، من المرجح أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن تلاقي الأزمات في لبنان إلى مزيد من التدهور في الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، بدلًا من تحفيز الحكومة على معالجتها بجدية. ومع فشل الاحتجاجات في تحفيز الإصلاحات، سيستنتج المزيد من اللبنانيين أيضًا أن العمل السياسي والاجتماعي للضغط على الحكومة لا طائل من ورائه.

في ظل هذه الأجواء، ومع تضاؤل الفرص لأي تحسن على المدى القريب للظروف الاقتصادية أو السياسية في لبنان، سيحاول مزيد من المواطنين والمقيمين مغادرة البلاد؛ حيث سيفرّ اللبنانيون من الطبقة الوسطى من البلاد إلى أوروبا والأمريكتين ودول الخليج العربي من خلال عملية الهجرة الرسمية. لكن مع استمرار تدهور الظروف المعيشية، من المرجح أن يحاول عدد متزايد من المواطنين اللبنانيين الأشد فقرًا والأكثر يئسًا، إلى جانب اللاجئين الفلسطينيين والسوريين الذين يعيشون في البلاد، الهروب إلى أوروبا عبر الطرق البحرية غير القانونية.

في هذا السياق، يشار إلى أن ما بين 10.000 و12.000 فلسطيني غادروا لبنان عام 2020، مقارنةً بنحو 6000 إلى 8000 غادروا خلال عام 2019، وفقًا لتقديرات الحكومة. وقد يدفع التهديد بحدوث أزمة مهاجرين أخرى أوروبا إلى تقديم مساعدات مالية للحكومة اللبنانية، رغم أن هذا لن يؤدي إلا إلى تمكين أولئك الذين تسببوا في أزمات البلاد من البقاء في السلطة.

إجراء الانتخابات الليبية أو تأجيلها سيخضع للتجاذبات الداخلية والإقليمية

فيتش سوليوشنز

أعلن رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا، عماد السايح، أنه لا يعتقد أن يتم إجراء الانتخابات الليبية المؤجلة خلال ستة أو ثمانية أشهر، بينما يواجه جولة أخرى من الأسئلة من أعضاء مجلس النواب، برئاسة رئيس المجلس، عقيلة صالح ، الذي عاد مرة أخرى إلى عمله. يشار إلى أن "صالح" قد تنحى عن دوره وواجباته للالتزام بالإجراءات القانونية، التي تنص على أن المسؤولين الحكوميين الذين يخوضون الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، التي كانت مقررة في الـ24 كانون الأول/ ديسمبر 2021، يجب أن يكونوا قد تخلوا عن مسؤولياتهم قبل ثلاثة أشهر على الأقل. ودعا "صالح" إلى تأسيس لجنة جديدة مؤلفة من 30 خبيرًا من مناطق ليبيا الرئيسية الثلاث؛ الشرقية والغربية والجنوبية، لصياغة دستور جديد في غضون شهر واحد ، وهو ما يُرجَّح فشل مهمتها. وتشير هذه الاجراءات إلى وجود المزيد من المماطلة والتأخير، بدلًا من إنهاء الجمود الدستوري الليبي.

من جهة أخرى، يشار إلى أن الداعمين الرئيسيين لمجلس النواب والجيش الوطني الليبي، وهم روسيا والإمارات ومصر، قد يؤثرون بشكل كبير على قرارا "صالح"؛ فرغم أن مصر أظهرت درجة من الانفتاح تجاه حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة "GNU" منذ أن أدت الأخيرة اليمين، إلا أن التوترات تصاعدت. وفي الوقت الحالي، تتلقى الحكومة دعمًا سياسيًا وعسكريًا من تركيا، العدو الجيوسياسي الرئيسي لمصر في المنطقة، ما سيؤدي إلى ظهور اضطرابات جديدة. وتتماشى هذه التطورات مع التوقعات بأن الانتخابات ستُجرى في منتصف العام على أقرب تقدير، مع تزايد احتمال حدوث مزيد من التأخير، بسبب عدم القدرة على التوصل إلى توافق في الآراء.